

دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر

الدخل في ليبيا

جامعة صبراتة

كلية الموارد البشرية زلطن قسم الاقتصاد

أ . علي عبد الهادي المبروك أبو قصيصة

ali.abogsesa@gmail.com

The Role of Small and Medium-Sized Enterprises in Achieving Economic Development and Diversifying Sources of Income in Libya

University of Sabratha

Faculty of Human Resources, Zliten – Department of Economics

Mr. Ali Abdulhadi Al-Mabrouk Abu Qusaisha

مستخلص

المشروعات الصغرى والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل، الاقتصاد الليبي،

معوقات التمويل، البيئة الاستثمارية .

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في ليبيا للتخفيف من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وتقليل التأثير بالصدمات الخارجية. وتناقش الدراسة أهمية هذه المشروعات في توفير فرص العمل، دعم التنمية المحلية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لما تتميز به من مرونة. تهدف الورقة إلى تقييم أداء القطاع، تحديد آفاقه المستقبلية، وفحص المعوقات التمويلية، التشريعية، والتنظيمية التي تواجهه. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الاقتصادية والبيانات الرسمية. وتستند الدراسة أهميتها العلمية والعملية من تزويد متخذي القرار والجهات المختصة برؤية شاملة للنهوض بهذا القطاع الحيوي. وتخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات

وتوصيات عملية لدعم البيئة الاستثمارية وتسهيل وصول هذه المشروعات للتمويل والخدمات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية : المشروعات – صناعة القرار – التنمية الاقتصادية – الناتج المحلي .

Abstract

Small and Medium Enterprises (SMEs), Economic Development, Income Diversification, Libyan Economy, Financing Obstacles, Investment Environment

This study highlights the role of small and medium-sized enterprises (SME sector) in achieving economic development and diversifying income sources in Libya to reduce excessive reliance on the oil sector. It addresses the importance of SMEs in job creation, local development, and boosting GDP contribution due to their flexibility. The research aims to evaluate sector performance, identify future prospects, and examine financial, legislative, and regulatory obstacles. Utilizing a descriptive-analytical methodology, the study reviews economic literature, reports, and official data. Its significance lies in offering decision-makers practical insights to enhance the investment environment. Finally, it provides recommendations to facilitate access to

Keywords: Projects – Decision-Making – Economic Development – Gross Domestic Product

المقدمة :

أصبحت فكرة الاعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أولويات صنّاع القرار الاقتصادي والسياسي في الكثير من أدول ليس من ناحية التوظيف و التشغيل ومكافحة البطالة بل لدورها الهادف في المساهمة في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية من خلال توسيع القاعدة في المجتمع وتوظيف الموارد الاقتصادية التوظيف الافضل و هذا بالإضافة الي دورها في تحقيق برامج التنمية المحلية والمكانية لما تتميز به من المرونة والرواج السريع بعكس المشروعات الكبراء التي تواجه دائماً صعوبات في سرعة التكيف مع الاسواق والظروف البيئية المحيطة وضخامة الاموال والأصول المستثمرة .

وكنتيجة لأهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد نجحت الكثير من الدول في رسم سياسات اقتصادية فاعلة ادت الى نمو واضح في الناتج المحلي الاجمالي بعكس الكثير من الدول النامية والتي لازالت تعاني من نقصان مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي و الأمر الذي يعكس أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير بارز ومهم يؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق لابد من ضرورة الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة السبل الملائمة لبعثها واحتضانها ووضع سياسة اقتصادية للتحفيز والإبداع و دراسة المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها .

مشكلة البحث :

لازال الاقتصاد الليبي يعاني من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي للإيرادات العامة، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية.

وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة كركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل إلا أنها تواجه عقبات تنظيمية، تمويلية، ولوجستية تحدّ من قدرتها التشغيلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وتكمن التساؤلات الرئيسية في التالي :

ما مدى مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الليبي

وما أبرز التحديات التي تعوق نموها وتطورها؟

أهداف البحث :

بالاستناد الى مشكلة البحث فانه يمكن تحديد هدف رئيسي وهو البحث عن عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقييم اداء هذه المشروعات ، وتحديد الافاق المستقبلية التي يمكن ان تؤديه للمساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا تحديد وفحص معوقات النمو (التمويلية، التشريعية، والتنظيمية) التي تواجه قطاع الأعمال تقديم مقترحات وتوصيات عملية لمتخذي القرار لدعم البيئة الاستثمارية وتسهيل وصول هذه المشروعات للتمويل والخدمات التكنولوجية

أهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من خلال دراسة أحد اهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة ، والتي لازالت تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الادارة ، والمتمثلة في دراسة سبل انجاح دور المشروعات الصغرى والمتوسطة لاجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة وفاعلية ، ويمكن تلخيص الاهمية المتوقعة لهذا البحث في الاتي :

الأهمية العلمية (النظرية): إثراء المكتبة الليبية والدراسات الاقتصادية بالبحث والدراسة حول قطاع حيوي يحتاج إلى مزيد من التحليل والتحديث

الأهمية العملية (التطبيقية): تزويد الجهات المختصة (مثل وزارة الاقتصاد، والمؤسسات التمويلية، وحاضنات الأعمال) برؤية واضحة حول متطلبات النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعة الموضوع من خلال الجانب النظرى: مراجعة الأدبيات والتقارير الاقتصادية والبيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية (المركزية والاحصائية)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

اصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الالونة الاخيرة محل نقاش و حوار دائم بسبب اختلاف الانظمة والبيئات و الظروف الديموغرافية و الالوضاع الاقتصادية في دول العالم ، وعلى الرغم من اتفاق الالراء حول اهمية و مميزات و فوائد نشاط هذه المشروعات الا ان العديد من المفاهيم ذات الصلة بنشاط هذه المشروعات كالتعريفات و المعايير و الخصائص لازالت متباينة و مختلفة باختلاف الدول

أسباب تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعود اسباب بروز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مجموعة من العوامل والظروف المرتبطة بتطور المجتمعات وما صاحبها من زيادة في حجم السكان وتغيرات ذات وتيرة متسارعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، كل هذه العوامل دفعت باتجاه تزايد الاهتمام بنشاط هذه المشروعات ، فمن الجانب التاريخي لم يكن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام بشكل كبير لدى علماء الاقتصاد الكلاسيك ، وكانت اغلب اهتماماتهم وابحاثهم منصبه على قضايا اقتصادية تتعلق بتلك الحقبة ، مثل التجارة الخارجية وقضايا التوظيف على المستوى الكلي والاستهلاك العام ، وبمرور الزمن وتطور المجتمعات وظهور الالزامات الاقتصادية المتتالية وما صاحبها من تفاقم مشكلة البطالة ، اصبحت الحاجة ملحة للبحث عن حلول للخروج من هذه الالزامات الاقتصادية ومعالجة الالاثار السلبية الناجمة عنها ، وبدأ الالاهتمام بشكل اوسع لمواجهة مشكلة البطالة ، ودراسة الحلول الملاءمة ورسم السياسات الاقتصادية الناجعة ، وفي ظل تلك الالالوضاع لجأت معظم الدول الصناعية الى تطبيق المقترحات والسياسات الممكنة ، ولقد كان من ضمن السياسات المقترحة ، دعم وتطوير المبادرات الفردية الخاصة ، و تهيئة الظروف للعمل المستقل في شتى المجالات ، وقد نجحت هذه السياسات في توجيه اعداد غفيرة من العاطلين عن العمل او ممن تأثروا بالالزامات الاقتصادية جراء تسريحهم من وظائفهم الى العمل المستقل ضمن مشروع فردي او مشروع صغير يضم عدد قليل من العمالة " ففي الولايات المتحدة الامريكية

سجل بين سنة 1987 - 1991م تقلص مليون موطن شغل في الشركات الكبرى ، في حين تم استحداث 4.4 مليون فرصة عمل جديد في المشروعات الصغيرة ، والتي تحوي أقل من 20 عامل كما أن الظروف الاقتصادية الدولية التي يتسم بها العصر الحديث ، مما سبب في زيادة تعقيدات تدفق العمالة ، كما ان التطور الكبير في تقنيات التصنيع وادخال تقنيات جديدة متطورة تستخدم الحواسيب ساهمت ايضاً في تقليص حجم العمالة لدى العديد من الشركات الكبرى ، بما شكل عامل ضغط على الحكومات بسبب المظاهرات العمالية ومطالبة العديد من المؤسسات والهيئات العمالية لتأمين حقوق العمال والرفع من اجورهم عن مستوى اجر الكفاف ، " وعلى الصعيد العالمي فقد اشارت بعض الاعمال الاستشرافية المتشائمة الى أن نسبة 20% من القوى العاملة في العالم والمقدرة بـ 3 مليار نسمة ستكون كافية لحاجيات الاقتصاد الدولي للسنوات القادمة كل هذه العوامل أشارت ضمناً وصراحةً الى تنامي الاهتمام بنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول لمواجهة تفاقم خطر البطالة ، بالإضافة الى زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، و التي شكلت نسباً مرتفعة ضمن مكونات النشاط الاقتصادي للعديد من الدول النامية والمتقدمة ، وعلى سبيل المثال فقد وصلت نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين 99.9% كما ساهم نشاط هذه المشروعات في توظيف 84.3% من حجم القوى العاملة ، والجدول التالي يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول .

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

الدولة	مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة
الولايات المتحدة الامريكية	99.7%	53.7%
تايلاند	98.6%	73.8%
ماليزيا	92.6%	40.2%
الهند	96%	79.4%
الفلبين	98.8%	50%

كوريا	99.8%	78.5%
الصين	99.9%	84.3%

المصدر: مؤتمر تهيئة الاعمال لانجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، ، طرابلس 2009

ومن الاسباب الاخرى التي شجعت على تزايد الاهتمام بنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تنوعها ومحدودية رأس المال المستثمر فيها ، علاوةً على امكانية تطويعها ومرونتها على التكيف والتغير وقابليتها لاستخدام تقنية الاتصالات الحديثة واستخدام الشبكات العنكبوتية ، وقيامها بدور مكمل ورافد للمؤسسات الكبيرة والمتخصصة مما عاد بالوفر المالي و الزمني على هذه المؤسسات " وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات الاوروبية التي أجريت سنة 1998م الى أن المؤسسات الاوروبية الكبيرة ترغب في تطوير مناولتها مع المؤسسات الصغيرة بنسبة مرتفعة وان كانت متفاوتة.

مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يُشير مدلول كلمة صغير ، متوسط ، كبير ، الي مفاهيم نسبية غير مضبوطة كمياً ، مما يصعب معها تحديد التصنيف المراد منها بدقة ، وقد يختلف مفهوم المشروع الصغير في دولة ما عن مفهومه وحجمه في دولة اخرى ، ومن قطاع الى قطاع ومن وقت لآخر في نفس الدولة ، ويُشير مصطلح المشروع الصغير والمتوسط الى ذلك النشاط الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً محدود العمالة ورأس المال ، وقد يأخذ عدة اشكال مختلفة مثل النشاط الاسري او النشاط الحرفي ، وعلى الرغم من ان هذا المفهوم يعتبر واسع الانتشار في ادبيات الاقتصاد الحديث كمفهوم عام يُستخدم للفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة لعقود ماضية ، الا ان هذا المفهوم لم يعد كافياً لتعريف وتحديد وتصنيف هذا النوع من الانشطة ، كما ان هناك مجموعة من القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية جعلت من الصعوبة بمكان ايجاد صيغة موحدة لتعريف وتصنيف هذه الانشطة ، فإختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول وتصنيفات الدول بين دول متقدمة واخرى نامية ، بالإضافة الى الملامح التي وصفت بها اقتصاديات الدول مثل اقتصاديات كثيفة عنصر العمل ، واخرى كثيفة رأس المال ، ومستوى التطور والنقد التكنولوجي ، ومعدلات البطالة ، ومستوى

التوظيف للموارد الاقتصادية ، وطبيعة التوزيع الديمغرافي لكل بلد ومجموعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات ، كل هذه القيود زادت من صعوبة ايجاد تعريف موحد لنشاط هذه المشروعات ، ومن ناحية اخرى فان امر استخدام مجموعة من المعايير الشاملة يمكن على اساسها تعريف هذه المشروعات زاد هو الاخر من صعوبة هذه المهمة ، بسبب ان هذه المعايير قد لا تنطبق على اقتصاديات الدول المختلفة ، وبات في حكم المعروف لدى جمهور الاقتصاديين والمهتمين بقضايا المشروعات الصغرى والمتوسطة ، استحالة ايجاد تعريف وتصنيف موحد تجتمع عليه كل الدول وكل الانشطة .

وعلى الرغم من ان مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع عموميته وضعف مدلوله وصعوبة التمييز بينه وبين المشروعات الكبيرة ، بسبب تدرج بعض المشروعات الصغيرة الى متوسطة ، وبعض المشروعات المتوسطة الى كبيرة ، الا ان هناك صفات وملامح اساسية يمكن الركون اليها في وضع تعريف للمشروعات الصغرى والمتوسطة لكل دولة ، مما يساعد على تحسين القدرة على التخطيط والتنسيق ورسم السياسات والبرامج التنموية الخاصة بتلك المشروعات ، بالاضافة الى تقديم الخدمات والامتيازات والدعم المناسب لها .

أولاً / أنواع وتصنيفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشتمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الاشكال والتصنيفات ، ويعود هذا التنوع الى تنوع الانشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات ، لذلك يوجد العديد من التصنيفات والتقسيمات المتداخلة من حيث الشكل القانوني ، او من حيث طبيعة النشاط والخدمة الذي تؤديه هذه المؤسسات ، ويمكن تلخيص اهم الاشكال التي تكون عليها هذه المؤسسات من خلال الاتي :

1- تصنيف حسب تطور السلعة او الخدمة : ويشتمل هذا التصنيف تقسيم هذه المؤسسات الى ثلاث مجموعات رئيسية تبعاً لمستوى تطور السلعة والخدمة وفقاً للاتي :

- مؤسسات عائلية / وغالباً ما يكون مقر عملها في حدود اقامة اصحاب هذه المشروعات ، مثل المنزل او المزرعة او القرية ، و هي غالباً ما تستخدم افراد الاسرة للقيام بالعمل ،

وتقوم بإنتاج منتجات او خدمات تقليدية ، ومن خصائصها انها غير ذات تأثير كبير على السوق بسبب تدني كمية الانتاج .

- مؤسسات تقليدية / يمثل هذا النوع مرحلة متطورة نسبياً عن المؤسسات العائلية ، بخروجها من دائرة العائلة و المنزل والمزرعة ، وممارستها لنشاطها في مكان مستقل يتطلب تقنية متطورة نسبياً عن المؤسسات العائلية ، ووفقاً لهذا التصنيف فإن حجم العمالة يكون اكبر نسبياً من حجم العمالة في مؤسسات العائلة ، كما ان حجم الانتاج يكون فيها اكبر نسبياً من منتجات المؤسسات العائلية ، كما ان منتجات المؤسسات التقليدية توجه للأسواق المحلية بشكل مباشر او قد ترتبط بعقود تجارية لصالح بعض المصانع في حالة كانت المنتجات نصف مصنعة .

- مؤسسات متطورة وشبه متطورة / وهي مؤسسات تمارس فنون واساليب حديثة سواء لمرحلة الانتاج او الخدمة او من ناحية التنظيم والادارة ، واساليب العمل ومراعاتها لمعايير الجودة .

2- تصنيف حسب طبيعة ونوع النشاط : نظراً لارتباط وتكامل نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعضها البعض ، فإنه من الصعوبة بمكان تصنيفها بمقياس محدد ومضبوط بحيث تُنسب الى نوع محدد من هذه الأنشطة ، كما ان طبيعتها التداخلية تختلف عنها في المشروعات الكبيرة ، فالنشاط الزراعي مثلاً ، قد يكون مدخلاً من مدخلات النشاط الصناعي بحيث يدخل ضمن الأنشطة الصناعية ، ايضاً فإن عمليات التسويق لهذه المنتجات قد ترتبط بنشاط الخدمات والتسويق والتوزيع ، وعلى وجه العموم يمكن تصنيف طبيعة ونوع النشاط وفقاً للاتي :

أ- مشروعات زراعية / وتتمثل في ذلك النوع من النشاط الذي يرتبط بالانتاج الزراعي والحيواني مثل استثمار المحاصيل الزراعية وتربية الدواجن و الابقار و النحل وغيرها ، ويمكن الاعتماد على تقنيات بدائية بسيطة او استخدام تقنيات حديثة في الزراعة و تربية الحيوانات .

ب- مشروعات صناعية / وهي تلك المشروعات التي تقوم بتحويل المدخلات الى مخرجات ، ويجرى عليها عمليات تحويلية متنوعة ، وعادةً ما تكون مخرجات هذه المشروعات في عدة اشكال وتساهم في خلق قيمة مضافة " وهي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة ، والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات - الناتج - عن المدخلات - عناصر الانتاج - ويكون هناك تماثل في الانتاج ، والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المُنتجة

* ويمكن تقسيم نشاط المشروعات الصناعية تبعاً لنوع المنتج الى الاتي :

- مؤسسات انتاج سلع استهلاكية ويتمثل ذلك في بعض المنتجات الصناعية البسيطة مثل الصناعات الغذائية والمنتجات التقليدية ومنتجات المحاصيل الزراعية ، وهي غالباً ما تعتمد على مواد خام اولية ولا تحتاج الى تقنيات واساليب متطورة .

- مؤسسات انتاج سلع وسيطة وتتركز انشطة هذه المؤسسات في انتاج سلع تكون كمدخلات اساسية لمراحل تصنيع اخرى ومنها صناعة مواد البناء وبعض الصناعات المعدنية وبعض منتجات المواد الغذائية غير النهائية .

- مؤسسات انتاج سلع التجهيز يدخل ضمن نشاط هذه المؤسسات انتاج بعض السلع اللازمة لاعمال الاصلاح والصيانة و تركيب قطع الغيار ، وهي منتجات لا تحتاج الى درجة عالية من التكنولوجيا ولا الى رأسمال كبير كما في الصناعات الكبيرة والمتطورة .

ج- مشروعات خدمية وهي تلك المشروعات التي تقدم خدمة لصالح الآخرين افراداً كانوا او مؤسسات ، مقابل اجر نظير تلك الخدمة ، وتتنوع تلك الخدمات بين الخدمات الطبية او الخدمات السياحية او خدمات المواصلات وخدمات التعليم والتدريب والدعاية وخدمات قانونية وغيرها .

د- مشروعات تجارية ويتركز نشاط هذا النوع من المشروعات في الشراء ثم البيع ، وغالباً ما تقوم هذه المشروعات بنشاط التوزيع للسلع و المنتجات بوجه عام ، ايضاً يدخل ضمن نشاط التوزيع ، اعمال مثل الترويج والتعبئة والتغليف ، والتي قد يعتبرها البعض ضمن نشاط التصنيع مما يؤكد حقيقة التشابك والترابط بين هذه الانشطة .

3- تصنيف حسب الشكل القانوني : يقسم هذا التصنيف اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبعاً للأشكال القانونية التالية

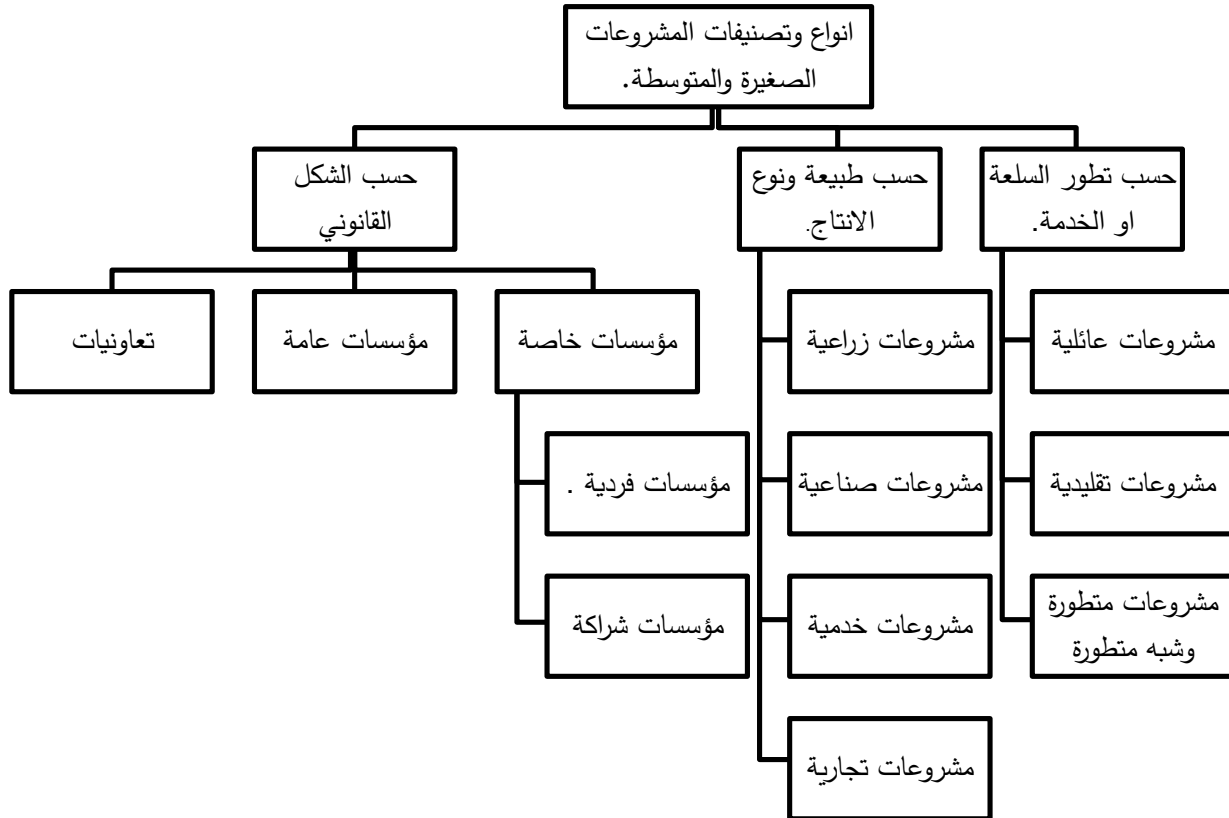
أ- التعاونيات تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الاعضاء من الخدمات و السلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .

ب- المؤسسات العامة هي مؤسسات تابعة للقطاع العام ، وتمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة ، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والاعفاءات المختلفة ، وكذلك تحتوى على جهاز رقابة .

ج- المؤسسات الخاصة هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ، ويندرج تحتها صنفين اساسيين وهما المؤسسات الفردية و الشراكة :

- المؤسسات الفردية : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الاولى الى شخص واحد ، ويقوم بجميع الاعمال الادارية و الفنية ، ومطالب بتوفير الاموال الضرورية لممارسة النشاط ، ومن امثلة ذلك المعامل الحرفية و ورش الصناعة ، وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة و اجراءات الرقابة تكون بغرض الضريبة على الارباح ، وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرارات و المرونة في الممارسات الادارية و الفنية ، مؤسسات الشراكة : الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان او اكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع ، سواءً بمبلغ مالي او بالعمل ، على ان يقتسموا عوائد المشروع سواءً كان ربح او خسارة .

تصنيفات وانواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر / ادارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد للنشر

معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التي تم ذكرها سالفاً ، الا انه يوجد اتفاق على ضرورة وضع مجموعة من المعايير التي يمكن على اساسها تعريف هذه المشروعات وفقاً لظروف كل بلد ، ويمكن اجمال هذه المعايير في الاتي :

1- معايير كمية :

تستند هذه المعايير الى تصنيف المشروعات لمقاييس كمية تستند الى عدد القوى العاملة في المشروع او حجم راس المال المستثمر او حجم المبيعات السنوية او المستوى التكنولوجي

الذي تعمل ضمنه هذه المشروعات ، وطبقاً لهذا الأسلوب في التعبير فإنه يمكن تصنيف المشروعات تصنيفاً أحادياً والذي يعتمد على استخدام معيار وحيد مثل عدد القوى العاملة في المشروع ، أو حجم رأس المال المستثمر ، أو استخدام معيار ثنائي ، والذي يتم فيه تصنيف المشروعات باستخدام معيارين في ان واحد كاستخدام معيار العمالة ورأس المال ، كذلك يمكن استخدام معيار مُركب ليضم مجموعة من المعايير في آن واحد ، مثل استخدام معيار القوى العاملة و رأس المال وحجم المبيعات ، وتعتبر المعايير الكمية هي الأكثر استخداماً في تعريف المشروعات وذلك لتوفر خاصية القياس التي توفرها البيانات الكمية والعديدية ، ويُمكن اجمال هذه المعايير في الآتي :

- معيار القوى العاملة : يستند هذا المعيار الى تعداد القوى العاملة في نشاط المشروعات وهو اكثر المعايير شيوعاً وبسطها تقديراً ، ذلك ان استخدام معيار العمالة يمتاز بعدة مزايا أهمها
 - سهولة عملية المقارنة بين القطاعات
 - مقياس ومعيار ثابت وموحد
 - من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار .
- ويُعبأ على هذا المعيار اختلافه من دولة لأخرى كما انه يتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة في تلك الدول ، من حيث كونها دولة متقدمة او نامية
- معيار رأس المال :** وهو يُعبأ عن حجم الاموال المستثمرة في المشروع كرأسمال ثابت ، وعلى الرغم من ان هذا المعيار واسع الانتشار ايضاً ، لدلالته على حجم الانفاق الاستثماري ، والذي قد يعبأ على تصنيف المشروعات تبعاً لحجم الاموال المستثمرة ، الا انه لا يمكن معه تصنيف او وضع المقارنات بين الدول بسبب الاختلافات في العملات واسعار الصرف ، فحجم الانفاق الاستثماري على مشروع صغير في اليابان مثلاً ، قد يقابله نفس الانفاق الاستثماري في مشروع مشابه في دولة نامية ومصنف على انه مشروع متوسط او كبير .

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وبطبيعة الحال فان اختلاف مناهج التعريف المستخدم في تعريف هذه الانشطة يترتب عليه اختلافاً في ايجاد خصائص موحدة تميز هذه الانشطة عن غيرها ، وتفسر اوجه الاختلاف عن الانشطة الاخرى التي لاتدخل ضمن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وعلى الرغم من وجود العديد من الجهود لايجاد خصائص محددة ، الا انه لايمكن اعتبارها خصائص وسمات لجميع أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصلح لكل مكان وزمان ، ويعود سبب ذلك الى ان الجهود المبذولة في التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة استندت الى بعض الضوابط والعوامل المختلفة باختلاف البيئات المحيطة .

أولاً / الخصائص التنظيمية :

ان ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من النواحي التنظيمية ، ان ملكية و ادارة هذا النوع من الانشطة يتسم بالطابع الفردي و العائلي او شركات اشخاص ، وعادةً ما يصاحب هذه النواحي التنظيمية بساطتها ، وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، وعدم خضوعها لبعض التعقيدات الروتينية كما في المؤسسات الكبيرة ، كما ان اشتراطات التوظيف لا تحتاج الى اجراءات كما في المؤسسات الكبيرة ، كما ان بساطة وسهولة الاجراءات التي تتطلبها هذه المشروعات جعلت منها اكثر مرونة في التكيف والتغير و سرعة الانتشار الجغرافي بين مناطق الريف والحضر ، هذه الخصائص التنظيمية لها انعكاسات على المستوى الكلي والجزئي في اغلب الدول و يتضح ذلك من خلال المساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً و تقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمعات و المساهمة في تخفيض نسب البطالة .

ثانياً / الخصائص الادارية

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مهارات ادارية متواضعة نسبياً ، حيث تكون الاعمال والانشطة اليومية ذات طاقات محدودة ويسهل معها اتمام العمل بالعمل والاشراف المباشر من قبل اصحاب المشروع انفسهم وفي كثير من الاحيان يتكفل اصحاب هذه المشروعات بالقيام بالاعمال الادارية والمالية والتي عادةً لا تتطلب مهارات ادارية ومحاسبية مثل اعداد الميزانيات

والحسابات الختامية ، كما ان الاعمال في ظل هذه الانشطة لا تحتاج الى تخطيط استراتيجي طويل الاجل بعكس ما يحدث في المشروعات الكبيرة .

ثالثاً / الخصائص الفنية والتكنولوجية

تعتمد اغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا منخفضة نسبياً ، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية ، والتي قد لا تسمح باستخدام او استيراد تكنولوجيا حديثة ، بسبب التكاليف الباهضة ، ومن ناحية اخرى فإن امر استخدام تكنولوجيا حديثة قد يتطلب مهارات عالية ومتخصصة او الى الالتحاق ببرامج تدريبية متطورة ومكلفة ، وهو ما قد تعجز عنه الموارد المالية في هذه المشروعات .

اهم الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتي :

1- لا يوجد انفصال بين الملكية والادارة ، حيث ان المالك هو المدير بالمشروع ، كما ان ملكية المشروع قد تكون فردية او في شكل شركة اشخاص .

2- العلاقات مباشرة مع العملاء و الموردين و سهولة الاتصال بين الادارة والعاملين

3- العمل في المحيط المحلي مع عدم القدرة على التحكم في السوق .

4- قلة المصادر المتاحة للتمويل ، اضافة الى محدودية الضمانات اللازمة للحصول على القروض من المصارف ، وخاصةً خلال المراحل الاولى من حياة المشروع ، مما يضطر الادارة الى الاعتماد على التمويل الذاتي او من المصادر الداخلية .

5- عدم اعطاء اية عناية للمستندات المالية ، اضافة الى عدم الاحتفاظ بسجلات مالية منظمة ، وعدم اعداد قوائم مالية في معظم الاحيان ، وذلك بسبب عدم القدرة على توفير الكوادر الفنية اللازمة لذلك .

6- محدودية الانتاج بسبب ضعف الموارد المالية ، وضعف حصة المشروع في الاسواق المحلية و الخارجية .

7- عدم توفر معلومات مناسبة لاستخدامها في ادارة أوجه النشاط بطريقة سليمة ، وعلى الاخص المعلومات المرتبطة بالتمويل والتكلفة المناسبة .

- 8- تركيز الادارة في يد الملاك او من ينوب عنهم من المديرين ، ما يؤدي الى التأثير على كافة القرارات التشغيلية والاستراتيجية .
 - 9- صعوبة الاقتناع بأراء الآخرين بما في ذلك المحاسبين ، خاصة اذا كانت هذه الآراء في صورة غير رقمية مترجمة الى ربح او نفدية .
 - 10- اعتمادها على الخامات والامكانيات المحلية .
 - 11- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط مع اظهار المقدرة على الابداع والاختراع
 - 12- مرونة الادارة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه ، والتكيف معها بسرعة فائقة ، مع بساطة الهيكل التنظيمي .
 - 13- عدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات ، فالامر متروك كله لصاحب المؤسسة ، وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها .
- رابعاً / مميزات المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والعلمية ، ويمكن تلخيص اهم المميزات على اداء النشاط الاقتصادي من خلال الاتي :
- 1- التخفيف من حدة البطالة
- ساهم نشاط هذه المشروعات في التخفيف من وطأة البطالة في العديد من دول العالم ، وذلك بفعل قدرتها على تشغيل اعداد أوفر مما تستوعبه المشروعات الكبيرة ، مما انعكس بشكل ايجابي على ميزانيات بعض الدول .
- 2- تعزيز التكامل الاقتصادي بين المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- يتأتى ذلك من خلال خلق روابط امامية وخلفية للصناعات الكبرى ، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تغذية بعض المشروعات الكبيرة من خلال تقديم سلع وخدمات وسيطة تعتبر مدخلات انتاجية للمشاريع الكبيرة .
- 3- توفير امثل للموارد المالية

وذلك من خلال توجيه نسبة من المدخرات التي كانت ستوجه الى الاستهلاك و توجيهها نحو الاستثمار سواءً للأفراد او الجمعيات و الهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي

4- المساهمة في تحقيق التوازن الجغرافي لبرامج التنمية المكانية

بالنظر الى سمات وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على التنقل والتوظيف بالمرونة الكافية ، مكنها ذلك من الانتقال و الانتشار بشكل اكثر مرونة عما هو سائد في المشروعات الكبيرة .

5- المساهمة في تحفيز الانشطة العلمية

ويتأتى ذلك من خلال دعم وتنمية المواهب و الابتكارات و الاختراعات العلمية ، وتشير نتائج الدراسات المتخصصة في مجال البحوث العلمية و التطبيقية ، الى ان عدد الابتكارات و الاختراعات في هذه المشروعات تضاعفت بوتيرة متزايدة عما كانت عليه في المشروعات الكبيرة ، كما انها تمثل بيئة خصبة لاستقطاب الرياديين و توظيف مهاراتهم مثل تنظيم عوامل الانتاج و تحمل المخاطر لاجل تلبية احتياجات السوق.

6- توجيه امثل للموارد الاقتصادية

في الوقت الذي تُحجم فيه بعض المشروعات الكبيرة عن الاستثمار في بعض المشروعات والتي قد تُدر عائد اقتصادي منخفض نسبياً ، و ذلك بسبب اشتراطها معدلات مرتفعة بسبب ضخامة اصولها وانفاقها الاستثماري ، نجد في المقابل ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقبل على هذه الانشطة في ظل عائد اقتصادي مُرضى ، وتحقيق ارباح متواضعة على مستوى المشروع الصغير والمتوسط ، و بما يخلق قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الوطني .

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل و الصعوبات التي تواجه نشاطها

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في اقتصاديات العالم ، حيث انها لازالت تمارس دوراً محورياً في الاداء العام لهذه النظم من خلال المساهمة في ايجاد حلول للعديد من المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة الفقر و البطالة و التضخم و الكساد ، بالإضافة الى دورها الايجابي في تحقيق التنمية المستدامة و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتقدر نسبة المشروعات

الصغيرة والمتوسطة 90% من اجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، وتساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، وتوفر ما بين 40% - 80% من اجمالي فرص العمل وعلى الصعيد الاجتماعي فقد ساهمت هذه الانشطة في الحد من العديد من المشاكل الاجتماعية مثل انخفاض معدل الجريمة و الحد من العديد من الظواهر السلبية كالادمان و العنف و غيرها ،

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدول المتقدمة

يمثل نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً رئيساً من روافد النمو الاقتصادي للدول المتقدمة ، جعل منها دولاً تتصدر قيادة الاقتصاد العالمي ، وقد انطلقت هذه المؤسسات في بيئة صحية مناسبة ، واستغرق نموها فترة زمنية كافية بحيث مرت بالظروف الموضوعية المناسبة لانطلاقها و نموها كما ان حكومات هذه الدول قدمت الدعم و الحوافز ، وسنت القوانين والتشريعات المحفزة ، ووفرت بيئة اعمال صالحة لنمو هذه المؤسسات مثل تطوير البنى التحتية و تقديم الدعم الفني والاستشاري والاشرافي ، بالاضافة الى رسم سياسات تمويلية ناجحة ، وقد انعكس كل ذلك بشكل ايجابي على اداء نشاط هذه المؤسسات ، وشهدت الدول المتقدمة تطوراً ملحوظاً في تخفيض معدلات البطالة و ازدهار نشاط الصادرات وفتح المجال امام الاختراعات والابتكارات " وقد اشار الميثاق الاوروبي للمشروعات الصغيرة الى ضرورة العمل ضمن مبادئ رئيسية حددت سنة 2000م في ان يصبح الاقتصاد الاوروبي اهم قدرة تنافسية و ديناميكية تعتمد على المعلومات من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، وتوفير المزيد من فرص العمل كمأ ونوعاً و توفير اكبر قدر من التماسك الاجتماعي .

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدول النامية

تتسم اقتصاديات الدول النامية بمجموعة من الخصائص جعلت منها دولاً اقل نمواً لدى مقارنتها بالدول المتقدمة ، ويوصف آداء النظم الاقتصادية لاغلب الدول النامية بالآداء الضعيف نسبياً وذلك بسبب تخلف النظم الاقتصادية والاجتماعية التي لازالت تعمل فيها ، وعلى الرغم من توافر العديد من معطيات النجاح للعديد من الدول النامية ، مثل توفر المواد الخام المحلية ، ووفرة الايدي العاملة ، والبعض من هذه الدول يعتبر مصدراً رئيسياً في اسواق النفط العالمية بالاضافة

الى دورها الاجتماعي و الثقافي ، كما ان العديد من عوامل النجاح متوفرة داخل اقتصاديات هذه الدول حيث تتوفر الايدي العاملة و وجود وفرة نسبية في المواد الخام الطبيعية و ان طبيعة نشاط هذه المشروعات لا تتطلب موارد مالية كبيرة كما في المشروعات الكبيرة ، هذا بالاضافة الى تنوعها في جميع الانشطة الصناعية والخدمية والتجارية ونشاط التصدير والاستيراد ، وقدرتها على الانتشار السريع و تحقيق التوازن الاقليمي والجغرافي و مرونتها السريعة في التأقلم مع متطلبات العصر ويرى العديد من الاقتصاديين ان الظروف الراهنة التي تعيشها الدول النامية اصبحت اكثر ملاءمة عن ذي قبل لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب انها لا تحتاج الى اموال ضخمة او تقنيات معقدة .

ثالثاً / المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والصعوبات ، والتي تشكل حائلاً امام انطلاقتها ونموها ، وتختلف طبيعة الصعوبات باختلاف التجارب الدولية ، كما ان الصعوبات التي تواجه نشاط المشروعات في الدول المتقدمة قد تختلف عنها في الدول النامية ، ونتيجة لاختلاف بيئة الاعمال التي تعمل من خلالها هذه المشروعات ، فانه ستختلف الصعوبات والمختلفات و وتتباين درجة التعقيد من بيئة لآخرى ، وعموماً سيتم استعراض العديد من الصعوبات مع التركيز على تلك الصعوبات التي لازمت نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، واستعراض بعض الشواهد والدراسات ما امكن ذلك .

- مشكلة التمويل :

تُمثل اشكالية التمويل احد اهم العقبات الرئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة حيث ان امر تدبير الموارد المالية لهذه المشروعات يشير الى الجدية في خروج المشروع من مرحلة الدراسة والتخطيط و التأسيس الى حيز الانطلاق و التنفيذ ، وتمتد مشكلة التمويل ايضاً لتمويل المشروعات القائمة و المتعثرة ، حيث يشكل تمويل رأس المال العامل لهذه المشروعات معضلة كبيرة ، وتتسأ الحاجة الى توفير التمويل اللازم لاجراض اخرى غير اغراض التأسيس للمشروعات الجديدة او تمويل رأس المال العامل ، مثل اغراض الاحلال والاستبدال و التوسع والنمو الا ان حظ

المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التمويل اقل من حظ المشروعات الكبيرة ،
وخصوصاً في دول العالم الثالث .

- معوقات تسويقية :

تواجه العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اشكالية في تسويق منتجاتها و خدماتها ، وتتركز صعوبات التسويق في ضعف الكوادر المتخصصة في مجال بحوث السوق و التخطيط وفق اساليب علمية حديثة ، مما قد يفقد منتجات و خدمات هذه المشروعات ميزة التطور و النمو ، ويضعف من قدرتها التنافسية تجاه المنتجات المستوردة ، ومن ناحية اخرى فان غياب خصائص الشخصية الريادية و المتمثلة في الدافعية و تحمل المخاطر و مهارات التواصل قد يضعف وظيفة التسويق في العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما ان ضعف السياسات الحكومية في اغلب الدول النامية لم تركز بشكل كبير على دعم المنتجات المحلية و حمايتها و تأهيلها للمنافسة الدولية ، بعكس السياسات الحكومية في الدول المتقدمة ، والتي دعمت المشروعات فيها عن طريق الاعفاءات الممنوحة و الزام العديد من هذه المؤسسات ببرامج الجودة و الالتزام بالمعايير و المواصفات الدولية ، فضلاً عن اقامة المعارض و المؤتمرات العلمية وورش العمل التخصصية ، وعلى الرغم من ضعف السياسات الحكومية في العديد من دول العالم الثالث ، الا ان بعض التجارب الدولية في هذه الدول شهدت محاولات عديدة ساهمت في دعم نشاط هذه المشروعات ، ومنها التجربة الهندية كما سيرد لاحقاً ، حيث الزمت الحكومة العديد من مؤسساتها بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير احتياجاتها السلعية والخدمية ، كأحد اوجه الدعم لتسويق منتجات هذه المشروعات .

- صعوبات ادارية وتنظيمية :

يصاحب نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات الادارية والتنظيمية ، وذلك بسبب صغر هيكلها التنظيمية وعدم تشعبها و تفرعها كما في المشروعات الكبيرة ، وغالباً ما تكون القرارات الادارية و التنظيمية شخصية و مركزية ، وذلك بسبب سيادة نمط المدير المالك الذي يقوم بأداء جميع المهام الادارية والتسويقية و التمويلية و غيرها وفق اسلوب مركزي ، ومن الناحية

التنظيمية فإن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم وجود تنظيم واضح للمشروع بحيث تحدد المسؤوليات و الصلاحيات الخاصة بالوظائف ، وعدم وجود تخصص و تقسيم واضح للعمل ، وغياب اللوائح و النظم الداخلية وفي كثير من الاحيان تسيطر العلاقات الشخصية على قدرة المدير عند اصدار القرار مما يؤدي الى اللامبالاة عند العاملين ، ومن ناحية اخرى فان الاهتمام برأس المال البشري يمثل احد العوامل ذات العلاقة بالادارة و التنظيم في هذه المشروعات و يشكل تحدى كبير نحو تحقيق النجاح .

- صعوبات ترتبط بالبنية التحتية :

تمثل البنية التحتية احد العوامل الخارجية المؤثرة على نشاط هذه المشروعات ، وذلك لارتباطها بمكان و موقع المشروع ، ومدى توفر المرافق اللازمة من كهرباء و مياه و طرق و بريد و غيرها وفي ظل ضعف البنية التحتية و عدم صيانتها و تطويرها لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فان هذه المشروعات ستواجه العديد من المشاكل ، وقد تضطر بعض المشروعات الى تحمل تكاليف اضافية نتيجة قصور البنية التحتية ، مما قد يتسبب في تكبد هذه المشروعات خسائر او يحد من ربحية هذه المشروعات .

الجانب الميداني

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي جرى تجميعها عن طريق صحائف الاستبيان بغية الاجابة على اسئلة البحث ، واختبار الفرضيات الرئيسية و الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها ، والتي تهدف الى البحث عن مستوى توفر وتأثير عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر المدراء و الملاك و ذلك من خلال الابعاد التالية :

وتضمنت صحيفة الاستبيان وبفرضيات البحث ، وتم احتساب المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات للكشف عن محددات النجاح للتعرف على مستوى توافر هذه المحددات كلاً على حدى ، ايضاً تم احتساب المتوسط المرجح و الانحراف المعياري لكل عبارة ضمن ابعاد و متغيرات النجاح ، كما تم اجراء اختبار T-test عند مستوى معنوية 1%.

فيما تم الاعتماد على مقياس ارتباط سبيرمان للرتب و بناء نموذج انحدار متعدد لاجل تحديد الاثر وتحديد تأثير متغيرات البحث المستقلة على اداء هذه المشروعات ممثلة في ربحية هذه المشروعات و استخدام معيار السوق و رضى الزبائن كمتغيرين تابعين .

اختبار الفرضيات

تتمثل فرضيات البحث الفرعية في خمسة فرضيات تهدف الى اختبار و قياس مدى توفر العوامل الداخلية " خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، و العوامل الخارجية "ضمن بيئة الاعمال المحلية و العوامل الحكومية ، و مستوى اداء هذه المشروعات ، من خلال بُعد ربحية المشروعات و بُعد السوق و رضى الزبائن ، وذلك وفقاً للصيغة التالية :

1- يوجد انخفاض في مستوى العوامل الداخلية ضمن خصائص المشروع ممثلة في ابعادها (التخطيط ، التسويق ، التنظيم والادارة ، الذكاء الاداري و الاقتصادي ، التكنولوجيا ، المحاسبة والمالية) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء و الملاك ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$$H_0 : \mu > 3 \quad \text{في مواجهة الفرض البديل} \quad H_1 : \mu < 3$$

2- يوجد انخفاض في مستوى العوامل الخارجية ممثلة في ابعادها (التنافسية ، التمويل) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء و الملاك ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$$H_0 : \mu > 3 \quad \text{في مواجهة الفرض البديل} \quad H_1 : \mu < 3$$

3- يوجد انخفاض في مستوى العوامل الحكومية ممثلة في ابعادها (القوانين و التشريعات ، الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الامني ، البنية التحتية) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء و الملاك ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$$H_0 : \mu > 3 \quad \text{في مواجهة الفرض البديل} \quad H_1 : \mu < 3$$

4- توجد فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء المدراء و الملاك لُبُعد (ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$$H_0 : \mu = 3 \text{ في مواجهة الفرض البديل } H_1 : \mu \neq 3$$

5- توجد فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء المدراء و الملاك لُبُعد (السوق ورضى الزبائن) ، في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$$H_0 : \mu = 3 \text{ في مواجهة الفرض البديل } H_1 : \mu \neq 3$$

ومن خلال اختبار مدى صحة هذه الفرضيات امكن تلخيص النتائج وفقاً للجدول التجميعي التالي :

المتوسط المرجح و الانحراف المعياري و نتائج اختبار T لجميع محاور البحث

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	نتيجة الفرضية	ترتيب الالاهمية
					قيمة T	sig			
1	محور العوامل الداخلية "خصائص المشروع"	C	3.061	1.345	.890	.374	غيردال احصائياً	رفض H1	3
2	محور العوامل الخارجية ضمن بيئة الاعمال المحلية	O	2.653	1.244	-5.399	.000	دال احصائياً	قبول H1	4
3	محور العوامل الحكومية	G	2.567	1.242	-6.746	.000	دال احصائياً	قبول H1	5
4	" ربحية المشروعات "	Ew	3.484	1.433	6.555	.000	دال احصائياً	قبول H1	2
5	السوق ورضى الزبائن	EV	3.590	1.407	8.134	.000	دال احصائياً	قبول H1	1

المصدر/ اعداد الباحث

هذا وقد تم اجراء تحليل احصائي اعمق لابعاد المحددات الداخلية وفقاً للتالي :

1- بُعد التخطيط

بلغ المتوسط المرجح العام لُبُعد التخطيط 3.089 بانحراف معياري 1.384، ليشير الى ارتفاع مستوى بُعد التخطيط عن متوسط المقياس 3 ، و تشير النتائج ايضاً ان المتوسط المرجح العام

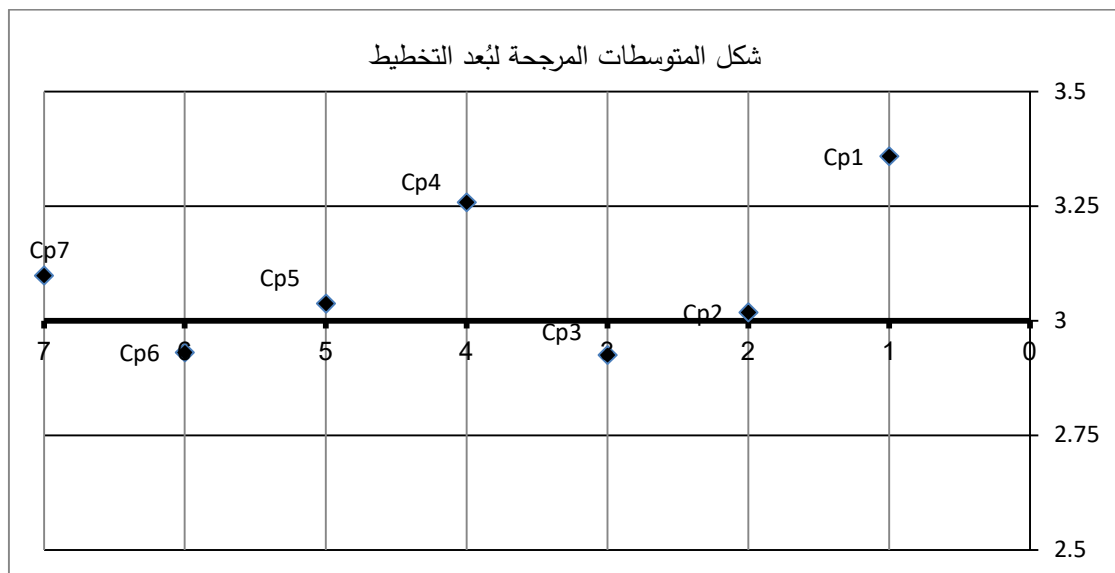
لمكونات بعد التخطيط تتراوح بين 2.925- 3.359 ، وقد مثلت الردود حول السؤال (تلعب وظيفة التخطيط اهمية كبيرة في نشاطكم) اعلى نسبة ردود بمتوسط 3.359 و بانحراف معياري 1.387 مما يشير الى اهمية وظيفة التخطيط لدى مدراء او ملاك هذه المشروعات ، وقد سجلت الردود حول السؤال (تقوم ادارة المشروع بتحليل البيئة الداخلية والخارجية عند رسم الخطة) اقل متوسط مرجح بلغ 2.925 و بانحراف معياري 1.436 الامر الذي قد يعكس الضعف النسبي في فهم و ادراك ابعاد التخطيط و ضعف مقدرة هذه المشروعات على تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية

اجابات عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات بُعد التخطيط

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
	اولاً / بعد التخطيط	CP	3.0897	1.38497	1.255	.210	غير دال احصائياً	مرتفع	
1	تلعب وظيفة التخطيط اهمية كبيرة في نشاطكم	Cp1	3.3590	1.37843	5.051	.000	دال احصائياً	مرتفع	1
2	يملك المشروع رؤية مكتوبة و معلنة ، واهداف واضحة	Cp2	3.0186	1.42068	.254	.800	غير دال احصائياً	مرتفع	5
3	تقوم ادارة المشروع بتحليل البيئة الداخلية والخارجية عند رسم الخطة	Cp3	2.9255	1.43658	-1.005	.315	غير دال احصائياً	منخفض	7
4	تقوم الادارة بتوقع مخنتقات العمل قبل حدوثها وتخطط لمواجهتها	Cp4	3.2580	1.44035	3.473	.001	دال احصائياً	مرتفع	2
5	تقوم الادارة باستطلاع اراء العاملين عند اعداد الخطة	Cp5	3.0372	1.46922	.491	.623	غير دال احصائياً	مرتفع	4
6	تقوم الادارة بتقييم الخطة المرسومة و تحدد الانحرافات عنها	Cp6	2.9309	1.43499	-.934	.351	غير دال احصائياً	منخفض	6

7	تعتمد ادارة المشروع في خطط الصيانة على استخدام الصيانة الوقائية اكثر من العلاجية	Cp7	3.0984	1.29343	1.475	.141	غير دال احصائياً	مرتفع	3
---	--	-----	--------	---------	-------	------	------------------	-------	---

المصدر / اعداد الباحث .



2- بُعد التسويق

بلغ المتوسط العام المرجح لبعد التسويق 3.182 بانحراف معياري 1.344 ، ليشير الى ارتفاع مستوى بُعد التسويق عن متوسط المقياس 3 ، وتتراوح متوسطات الاجابات حول الردود بين 2.635-3.651 ، وقد مثلت الردود حول السؤال (تبذل الادارة جهوداً لاغتنام الفرص في السوق) اعلى متوسط مرجح بقيمة 3.651 و انحراف معياري 1.295 مما يدل على حرص المدراء و الملاك على متابعة حركة السوق ، ووعيهم باهمية اثر السوق على نجاح مشروعاتهم ، وقد سجلت الردود حول السؤال (تعتمد الادارة اثناء التسويق على اساليب تكنولوجية حديثة مثل الحاسوب وخدمات الانترنت و الحوسبة السحابية) اقل نسبة ردود عند متوسط مرجح بلغ 2.635 و انحراف

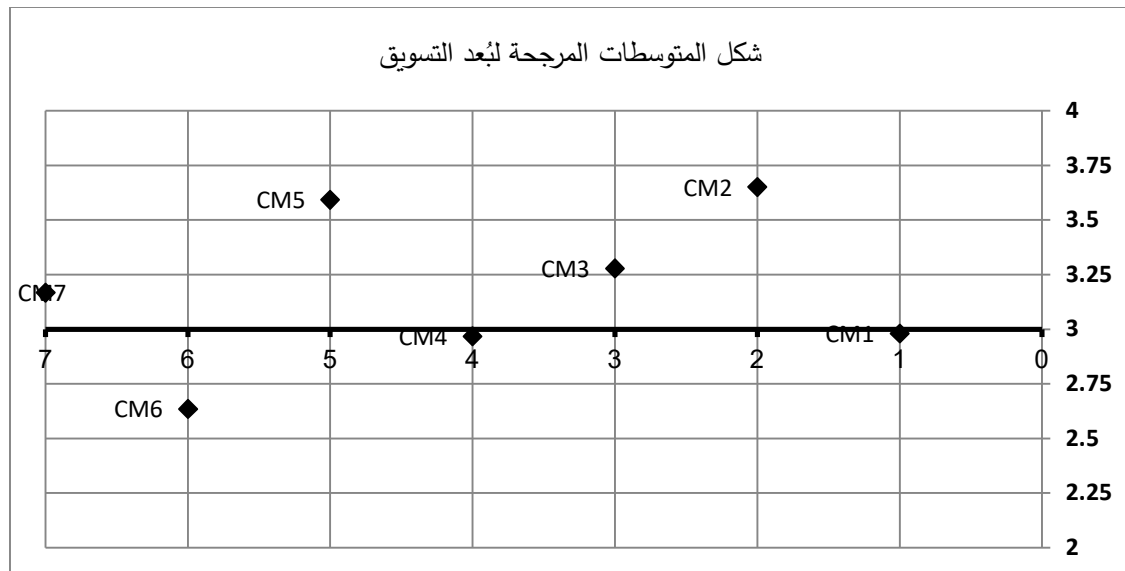
معياري 1.413 ليدل على ضعف ممارسة الاساليب التكنولوجية الحديثة اثناء ممارسة وظيفة التسويق ، ومما يجدر الاشارة اليه ان العديد من المدراء و الملاك لهذه المشروعات قد يرون ان تكاليف استخدام التكنولوجيا الحديثة اثناء ممارسة وظيفة التسويق قد يشكل عبئ اضافي على الارباح ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Lampadarios,2016) لدراسة عوامل النجاح الحرجة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشاط توزيع الصناعات الكيمائية في بريطانيا ، وبالرجوع الى المتوسط العام لتحديد اتجاهات المستجوبين يلاحظ تحقيق مستوى ممارسة مرتفع مما يشير الى اهمية وظيفة التسويق لدى الملاك والمدراء لهذه المشروعات ، وهذا لا يتوافق مع ما ذهبت اليه دراسة (Izvercian,et,al,2016) اثناء دراستها للممارسات التسويقية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا و مالطا ، والتي اقرت بانخفاض ملحوظ في اهمية وظيفة التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين ، كما ان وظيفة التسويق تترك للظروف التي تمر بها هذه المشروعات ، ودون الحاجة الى تخصيص احد الموظفين للقيام بمهام التسويق ، في كلاً من رومانيا و مالطا ، ومن ناحية اخرى قد تدخل مهمة التسويق من ضمن مهام المدير

جدول اجابات عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات بُعد التسويق

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
	ثانياً / بعد التسويق	CM	3.1824	1.34481	2.630	.009	دال احصائياً	مرتفع	
1	يوجد شخص واحد على الاقل مسؤول عن وظيفة التسويق	CM1	2.9814	1.40747	-.256	.798	غير دال احصائياً	منخفض	5
2	تبذل الادارة جهوداً لاغتنام الفرص في السوق	CM2	3.6516	1.29549	9.753	.000	دال احصائياً	مرتفع	1
3	يوجد المام باحتياج السوق لخدمات او منتجات المشروع	CM3	3.2793	1.44192	3.755	.000	دال احصائياً	مرتفع	3
4	تعتمد الادارة بشكل كبير على الدعاية والاعلان للترويج	CM4	2.9681	1.40249	-.441	.659	غير دال احصائياً	منخفض	6

								للمنتجات او الخدمات	
2	مرتفع	دال احصائياً	.000	8.651	1.32940	3.5931	CM5	تركز الادارة بشكل كبير على الجودة	5
7	منخفض	دال احصائياً	.000	-4.999	1.41335	2.6356	CM6	تعتمد الادارة اثناء التسويق على اساليب تكنولوجية حديثة مثل الحاسوب وخدمات الانترنت و الحوسبة السحابية	6
4	مرتفع	غير دال احصائياً	.020	2.328	1.39565	3.1676	CM7	تحرص الادارة على المشاركة في المعارض المحلية والدولية للتعريف بالمنتج او الخدمة	7

المصدر / اعداد الباحث



3- بُعد التنظيم والادارة

بلغ المتوسط العام المرجح لبُعد التنظيم والادارة 3.205 بانحراف معياري 1.316 ليشير الى ارتفاع مستوى بُعد التنظيم والادارة عن متوسط المقياس 3 ، وتتراوح متوسطات الردود حول اسئلة

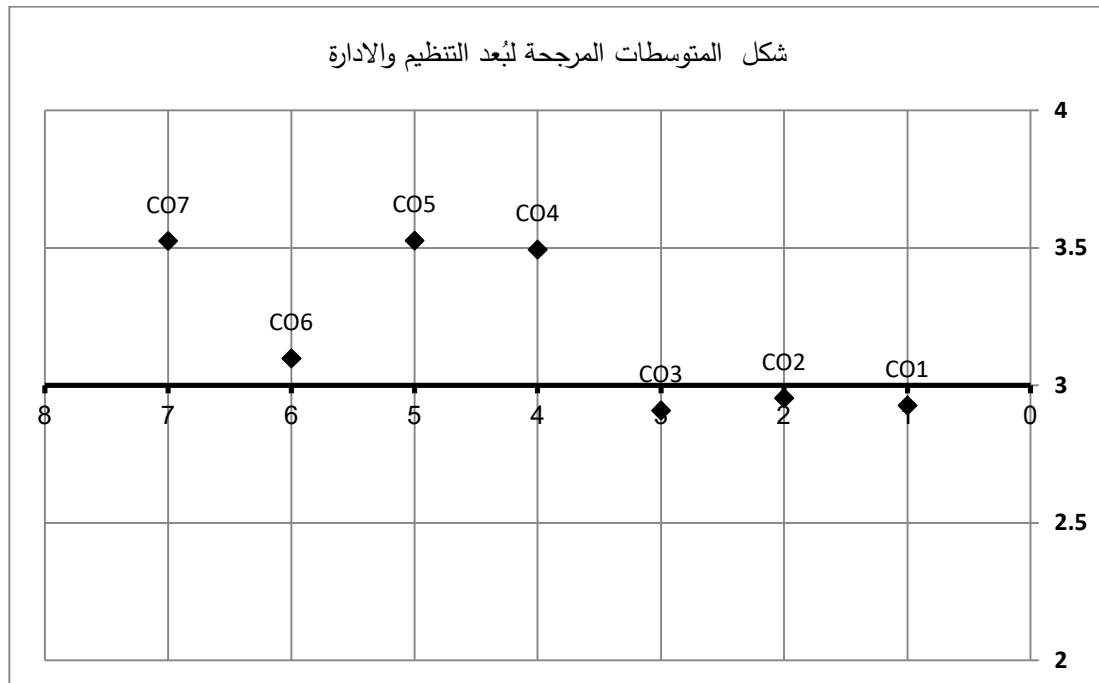
بعد التنظيم والادارة بين 2.909 - 3.526 ، وقد مثلت الردود حول السؤال (توفر الادارة نظام للحوافز و المكافآت لتعزيز روح الابداع و التميز) اعلى نسبة ردود وبمتوسط مرجح بلغ 3.526 و انحراف معياري 1.356 الامر الذي يعكس وعي المدراء و الملاك باهمية الحوافز والتشجيع ، وقد سجلت نسبة الردود ادني مستوياتها لهذا البعد حول السؤال (يمتلك العاملون خبرات ومهارات عالية في مجال عملهم) وذلك بمتوسط مرجح 2.909 وانحراف معياري 1.342 ليدل على نقص برامج التدريب و التأهيل الفني في جميع المجالات ، وتتفق دراسة (Hassan ,et,al 2017) مع ما توصلت اليه نتائج بُعد التنظيم والادارة و التي اقرت بأن نقص المهارات الفنية بفعل محدودية التدريب يمثل احد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق النجاح والاستمرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشروعات تحسين الطاقة في الباكستان .

اجابات عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات بُعد التنظيم والادارة

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
	ثالثاً / بعد التنظيم والادارة	CO	3.2055	1.316	3.030	.003	دال احصائياً	مرتفع	
1	يوجد بالمشروع هيكل تنظيمي يمتاز بالمرونة ويجرى تطويره بشكل مستمر	CO1	2.9282	1.350	-1.032	.303	غير دال احصائياً	منخفض	6
2	يوجد وصف و توصيف وظيفي للعاملين	CO2	2.9548	1.355	-.647	.518	غير دال احصائياً	منخفض	5
3	يملك العاملون خبرات ومهارات عالية في مجال عملهم	CO3	2.9096	1.342	-1.307	.192	غير دال احصائياً	منخفض	7
4	تحرص الادارة على برامج التدريب الداخلي و الخارجي	CO4	3.4947	1.302	7.366	.000	دال احصائياً	مرتفع	3
5	توفر الادارة نظام للحوافز و المكافآت لتعزيز روح الابداع و التميز	CO5	3.5266	1.356	7.529	.000	دال احصائياً	مرتفع	1
6	هناك شعور دائم لدى العاملين بالامن الوظيفي	CO6	3.0984	1.442	1.324	.186	غير دال احصائياً	مرتفع	4
7	تعمل الادارة على تبسيط اجراءاتها بحيث	CO7	3.5262	1.288	7.930	.000	دال	مرتفع	2

		احصائياً						تكون واضحة ومفهومة من جميع العاملين	
--	--	----------	--	--	--	--	--	-------------------------------------	--

المصدر / اعداد الباحث .



اختبار وتحليل الفرضية الثانية

نصت الفرضية الفرعية الثانية على الاتي : (يوجد انخفاض في مستوى العوامل الخارجية ممثلة في ابعادها) التنافسية ، التمويل) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء و الملاك ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

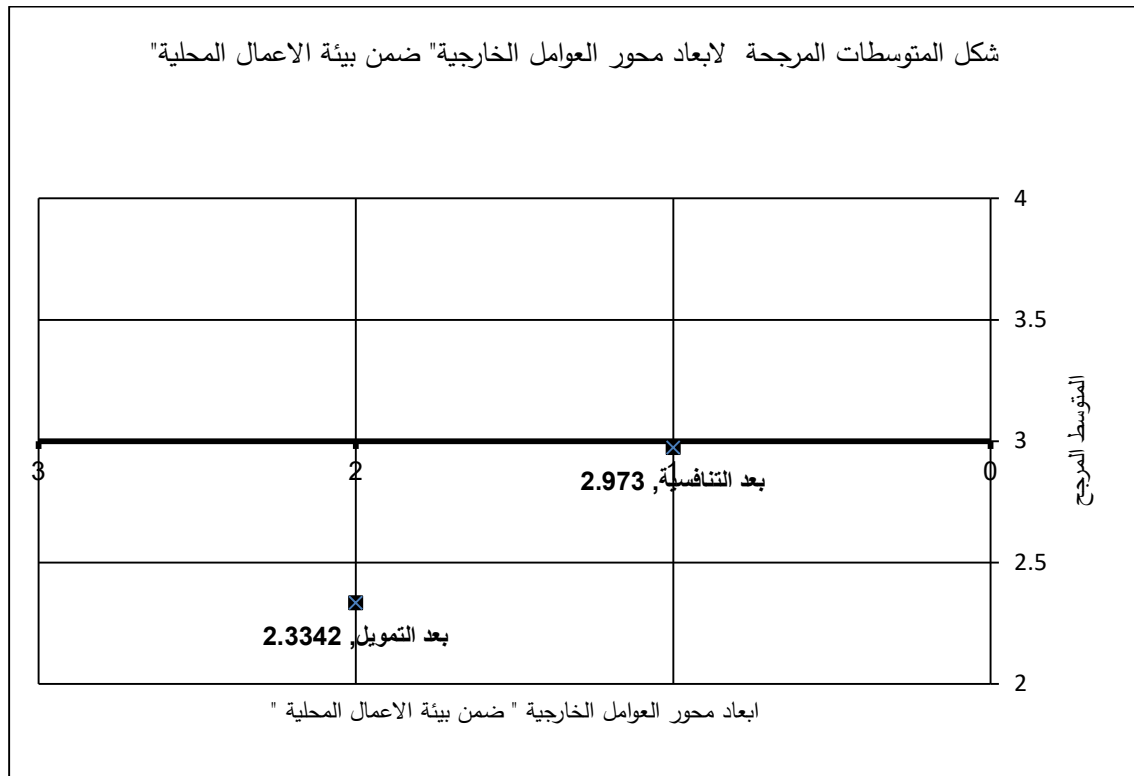
$$H_0 : \mu > 3 \quad \text{في مواجهة الفرض البديل} \quad H_1 : \mu < 3$$

و تضمنت صحيفة الاستبيان عدد 16 عبارة تتعلق بهذه الفرضية ، ولأجل التحقق من صدق هذه الفرضية فقد تم احتساب متوسطات الردود على جميع العبارات المتعلقة بهذا الفرض ، واستخدام اختبار T حول متوسط المقياس 3 كما بالجدول (5-9) .

ومن خلال النتائج الواردة بالجدول (5-9) نلاحظ ان قيمة اختبار T بلغت 5.399- بدلالة محسوبة 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية 1% لذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرض البديل ، كما اشارت النتائج ايضاً الى ان المتوسط العام لردود العينة هو 2.653 وهذا يشير الى انخفاض مستوى بُعد العوامل الخارجية عن متوسط المقياس 3 ، وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثانية و التي نصت على عدم وجود انخفاض في مستوى العوامل الخارجية ، وهذه النتيجة اتت متوافقة مع ما ذهبت اليه دراسة (Kemayel,2015) والتي اقرت بأن العوامل الخارجية ضمن بيئة الاعمال المحلية لازالت تمارس تأثيراً منخفضاً و تؤثر بشكل سلبي على نجاح واستمرارية نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لبنان ، ويوضح الجدول ادناه ان متوسطات الاجابات لمكونات العوامل الخارجية ضمن بيئة الاعمال المحلية تتراوح بين 2.973 – 2.334 ، الامر الذي يعكس مستوى ممارسة منخفض تجاه نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ، وقد يكون سبب ذلك راجع الى ضعف المنافسة بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة بسبب محدودية انتشارها وضعف ثقافة الاستثمار الخاص في المجتمع الليبي وذلك بعد اعتناق المذهب الاشتراكي لأكثر من اربعة عقود كما تمت الإشارة اليه اثناء عرض مشكلة البحث .

جدول المتوسط المرجح و الانحراف المعياري و نتائج اختبار T لفقرات محور العوامل الخارجية

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
1	بعد التنافسية	OR	2.9730	1.328	-.394	.694	غير دال احصائياً	منخفض	1
2	بعد التمويل	OF	2.3342	1.184	-10.905	.000	دال احصائياً	منخفض	2
	محور العوامل الخارجية ضمن بيئة الاعمال المحلية	O	2.6536	1.244	-5.399	*0.000 *	دال احصائياً	منخفض	



ونتيجة لذلك ، فقد تم اجراء تحليل اعمق لابعاد العوامل الخارجية ضمن بيئة الاعمال المحلية وفقاً للمتوسط المرجح والانحراف المعياري و اختبار T-test لكل بُعد ضمن محور المحددات الخارجية

1- بُعد التنافسية

بلغ المتوسط المرجح العام لبُعد التنافسية 2.973 بانحراف معياري 1.328 وهو يشير الى انخفاض مستوى بُعد التنافسية عن متوسط المقياس 3 ، وتتراوح المتوسطات المرجحة لهذا البعد بين 2.531 – 3.656 ، وقد مثلت الردود حول السؤال (يعتمد المشروع على سياسة التميز السعري للخدمة او السلعة) اعلى متوسط مرجح حيث بلغ 3.656 بانحراف معياري 1.238 ، وهذا يشير الى ان اغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تميل الى التنافس بواسطة خفض الاسعار ضمن الحدود الممكنة ، وقد سجلت ادنى ردود حول بُعد التنافسية عند السؤال (المشروع لا

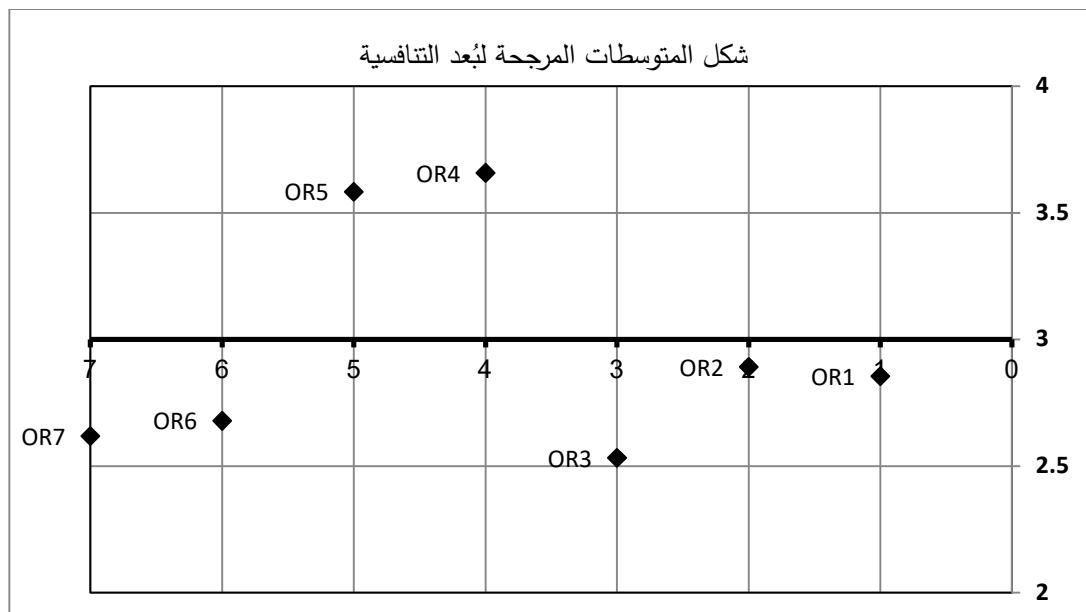
يتأثر من وجود سلعة او خدمة مستوردة (حيث بلغ المتوسط المرجح 2.207 بانحراف معياري 1.394 ويحقق مستوى ممارسة ضعيف ، الامر الذي يشير الى حقيقة وجود فرص سانحة امام نشاط هذه المشروعات بسبب ضعف منافسة المنتجات او الخدمات المستوردة بما يساهم في زيادة فرص النجاح لهذه المشروعات .

جدول اجابات عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات بُعد التنافسية

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
	أولاً / بعد التنافسية	OR	2.9730	1.328	-.394	.694	غير دال احصائياً	منخفض	
1	تستطيع منتجات وخدمات المشروع منافسة المنتجات العالمية	OR1	2.8537	1.4394	-1.971	.050	غير دال احصائياً	منخفض	4
2	يتميز المشروع عن باقي المنافسين بالمهارات و الخبرات المتطورة	OR2	2.8910	1.4260	-1.483	.139	غير دال احصائياً	منخفض	3
3	المشروع لا يتأثر من وجود سلعة او خدمة مستوردة	OR3	2.5319	1.3949	-6.507	.000	دال احصائياً	منخفض	7
4	يعتمد المشروع على سياسة التميز السعري للخدمة او السلعة	OR4	3.6569	1.2380	10.289	.000	دال احصائياً	مرتفع	1
5	يعتبر عنصر الجودة احد الوسائل المهمة لدعم التنافسية	OR5	3.5824	1.3321	8.478	.000	دال احصائياً	مرتفع	2
6	سيكولوجية(سلوك)	OR6	2.6782	1.4311	-4.360	.000	دال	منخفض	5

		احصائياً						الحشد* لا يمثل عامل مؤثر في الوضع التنافسي للشركة	
--	--	----------	--	--	--	--	--	---	--

المصدر / اعداد الباحث.



2- بُعد التمويل

بلغ المتوسط المرجح العام لبُعد التمويل 2.334 بانحراف معياري 1.184 و هو يشير الى انخفاض مستوى بُعد التمويل عن متوسط المقياس 3 ، وتتراوح المتوسطات المرجحة لهذا البعد بين 1.888 – 3.125 ، وقد مثلت الردود حول السؤال (يعتمد المشروع في تمويل نشاطاته على المدخرات الشخصية) اعلى نسبة ردود بمتوسط مرجح 3.125 وانحراف معياري 1.367 وهو يشير الى مستوى ممارسة مرتفع ليدل على ان اغلب المشروعات لمجتمع الدراسة يجرى تمويلها بواسطة

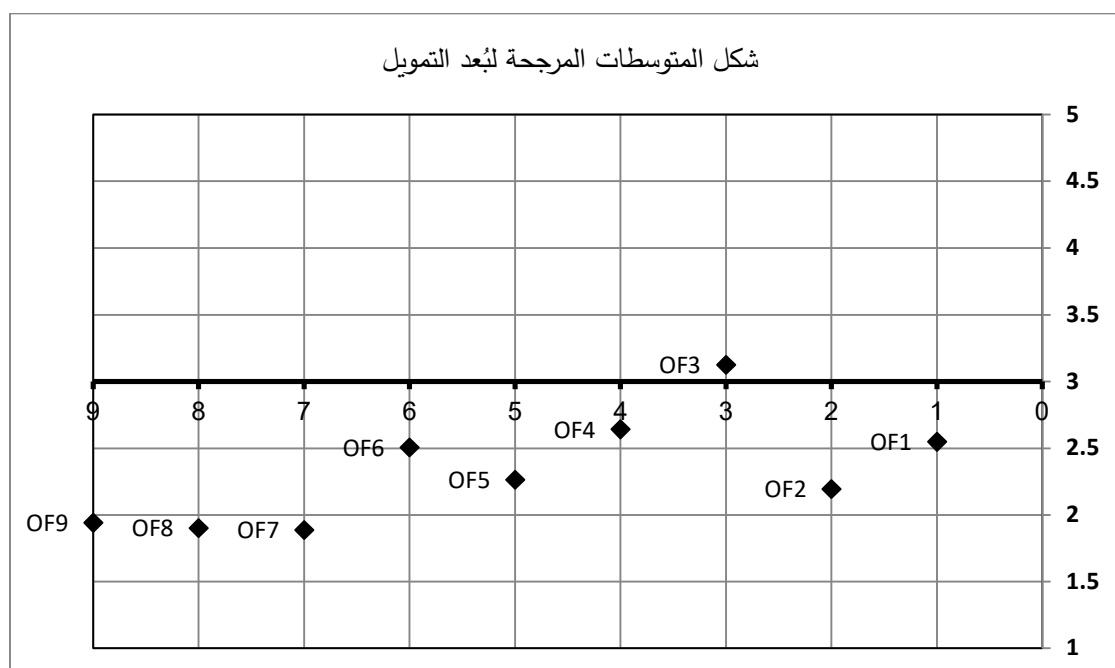
المدخرات الشخصية و يكشف عن غياب دور المؤسسات العامة والمصارف وصناديق التمويل عن القيام بدورها تجاه هذه المشروعات .

جدول اجابات عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات بُعد التمويل

رم	الفقرة	الرمز	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اختبار T		نتيجة الاختبار	مستوى الممارسة	ترتيب الاهمية
					قيمة T	sig			
	ثانياً / بعد التمويل	OF	2.3342	1.184	-10.905	*0.000 *	دال احصائياً	منخفض	
1	المصارف والمؤسسات التمويلية توفر تمويل سهل و ميسر للمشروع	OF1	2.5479	1.314	-6.674	.000	دال احصائياً	منخفض	3
2	يعتمد المشروع في تمويل نشاطه على المدخرات الشخصية	OF2	2.1941	1.353	-11.546	.000	دال احصائياً	منخفض	6
3	لا يعتبر الاقارب و الاصدقاء احد مصادر التمويل المهمة للمشروع	OF3	3.1250	1.367	1.773	.077	غير دال احصائياً	مرتفع	1
4	دقة و جودة دراسة الجدوى الاقتصادية تمثل احد اسباب منح القرض	OF4	2.6410	1.280	-5.439	.000	دال احصائياً	منخفض	2
5	انخفاض سعر الفائدة يمثل حافز لطلب القرض	OF5	2.2633	1.373	-10.404	.000	دال احصائياً	منخفض	5
6	الضمانات التي يطلبها المصرف يمكن توفيرها بسهولة	OF6	2.5053	1.263	-7.596	.000	دال احصائياً	منخفض	4
7	ليس هناك صعوبة في الحصول على النقد	OF7	1.8883	1.070	-20.147	.000	دال احصائياً	منخفض	9

								الاجنبي من المصارف	
8	منخفض	دال احصائياً	.000	-21.461	.992	1.9016	OF8	لا توجد تعقيدات روتينية او بطئ في اجراءات منح القرض	8
7	منخفض	دال احصائياً	.000	-20.479	1.002	1.9415	OF9	هناك تجاوب كبير من المصارف و مؤسسات التمويل في تقديم المساعدة و الاستشارات الفنية والمالية.	9

المصدر / اعداد الباحث.



اختبار وتحليل الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على الاتي : يوجد انخفاض في مستوى العوامل الحكومية ممثلة في ابعادها (القوانين و التشريعات ، الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الامني ، البنية التحتية)

في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء و الملاك ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن التعبير عن الفرضية بالصيغة الرياضية التالية :

$H_0 : \mu > 3$	في مواجهة الفرض البديل	$H_1 : \mu < 3$
-----------------	------------------------	-----------------

و تضمنت صحيفة الاستبيان عدد 25 عبارة تتعلق بهذه الفرضية منها عدد 13 عبارة لمتغير التشريعات و اللوائح و السياسات الحكومية ، وعدد 7 عبارات لمتغير الاستقرار السياسي و الاقتصادي والامني ، وعدد 5 عبارات لمتغير البنية التحتية ، ولأجل التحقق من صدق هذه الفرضية فقد تم احتساب متوسطات الردود على جميع العبارات المتعلقة بهذا الفرض ، واستخدام اختبار T حول متوسط المقياس .

ومن خلال النتائج الواردة بالجدول ادناه نلاحظ ان قيمة اختبار T بلغت -6.746 - بدلالة محسوبة 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية 1% لذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرض البديل ، كما اشارت النتائج ايضاً الى ان المتوسط العام لردود العينة هو 2.567 وهذا يشير الى انخفاض مستوى بُعد المحددات الحكومية عن متوسط المقياس 3 ، وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة و التي نصت على عدم وجود انخفاض في مستوى تأثير محددات العوامل الحكومية ، وتشير نتائج تحليل العوامل الحكومية الى محدودية دعم نشاط هذه المشروعات وفقاً لآراء عينة البحث ، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Ossai,2017) ، والتي اعتبرت ان غياب دور الحكومة ممثلاً في مراكز تطوير العمل الحر و المؤسسات الوطنية والمصرفية و الوضع السياسي و الامني بيئة الاقتصاد تمثل معوقات نحو تقدم ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Lampadarios,2016) حول نشاط المشروعات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا اثناء دراستها لنشاط توزيع الصناعات الكيماوية

نتائج البحث .

1- لا يوجد انخفاض في مستوى تأثير العوامل الداخلية C " خصائص المشروع " ممثلة في ابعادها (التخطيط ، التسويق ، التنظيم والادارة ،

- 2- يوجد انخفاض في مستوى تأثير العوامل الخارجية O "ضمن بيئة الاعمال المحلية " ممثلة في ابعادها (التنافسية ، التمويل)
- 3- يوجد انخفاض في مستوى تأثير العوامل الحكومية G ممثلة في ابعادها (التشريعات و اللوائح و السياسات الحكومية ، الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الامني ، البنية التحتية)
- 4- توجد فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء المدراء و الملاك لبعد (ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وذلك عند مستوى معنوية 1%
- 5- توجد فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء المدراء و الملاك لبعد (السوق ورضى الزبائن) وذلك عند مستوى معنوية 1%

التوصيات البحث :

- في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يمكن صياغة التوصيات والمقترحات وفقاً للتالي :
- 1- العمل على نشر ثقافة الريادة والابداع ، وبعث روح المبادرة والاستثمار بين ابناء المجتمع ،
 - 2- مراجعة القوانين و اللوائح الصادرة بشأن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعديلها بما يسمح بالمرونة الكافية لمرحلة التأسيس او التوسعات المستقبلية مع مراعاة الواقعية و المنطقية وبعيداً عن الاطر القانونية المُكبلة لنشاط هذه المشروعات .
 - 3- تقييم التجربة الليبية في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الرؤية و الرسالة و الخطط المرسومة ، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها
 - 4- تسهيل وتبسيط اجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال مراجعة وتقييم اسس و ضوابط التأسيس المعمول بها حالياً
 - 5- تقديم الدعم المناسب لهذه المشروعات من خلال منح الاعفاءات الضريبية و تخفيض الرسوم الجمركية .

المراجع :

- 1- شحادة، موسى، والخطيب، أحمد. (2021). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص للنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 27(2)، 115-134.
- 2- العلي، عبد الرحمن. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. المجلة العربية للإدارة والاقتصاد، 14(1)، 45-68.
- 3- حسن، فاروق، والعزاوي، نجم. (2019). المعوقات التمويلية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 11(3)، 89-105.
- 4- Kemayel, L. (2015). Success Factors of Small and Medium Enterprises: The Case of Lebanon. International Journal of Arts and Sciences, 8(4), 181-196.
- 5- Lampadariou, E. (2016). Critical Success Factors for SMEs: An Empirical Study in the UK Chemical Distribution Industry. International Journal of Business and Management, 67-82.
- 6- Ossai, C. (2017). Government Policy and SME Performance in Developing Economies. Journal of Entrepreneurship and Business Development, 22-38.
- 7- العامري، صالح مهدي محسن، والغالب، طاهر محسن منصور. (2018). إدارة الأعمال الصغيرة والريادة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 8- أبو قحف، عبد السلام. (2017). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 9- النعيمي، عدنان، والصميدعي، محمود. (2019). تمويل وإدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10- الشريف، محمد عبد الله. (2020). ريادة الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة: المدخل المنهجي والتطبيقي. دار الفكر الناشر، القاهرة.

-
- 11- مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (2009). تقرير مساهمة القطاع الخاص والمشروعات الصغرى والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة. طرابلس، ليبيا.
- 12- البنك الدولي. (2021). تقرير التنمية الاقتصادية العالمية: تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة.
- 13- الاتحاد الأوروبي. (2018). الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة والأداء التنافسي للشركات الناشئة. التقرير الدوري المفوضية الأوروبية.
- 14- مؤسسة التمويل الدولية (IFC). (2022). سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. منشورات